مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي بموجب القانون الجزائري رقم 7 لسنة 2018
اسم الكاتب: كريمة بلعباس كريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8605
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 02:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم القانونية



المجلد 20، العدد 3
ربيع الأول 1443هـ / سبتمبر 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

سبتمبر 2023م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية** المجلد 20 العدد 3

https//:doi.org/10.36394/jls.v20.i3.9

حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي بموجب القانون الجزائري رقم 7 لسنة 2018

كريمة بلعباس كريم[1]

تاريخ الاستلام: 28-07-2021 **تاريخ القبول: 27-12-2021**

ملخص البحث:

أمام تحديات الثورة الصناعية الرابعة وانتشار استعمال الذكاء الاصطناعي، يطرح تساؤل حول إمكانية خضوع المعالجة التي يقوم بها للمعطيات لأحكام القانون الجزائري رقم 07 لسنة 2018 المتعلق بحماية المعطيات الخاصة للشخص الطبيعي عند معالجتها بطريقة آلية؟ تتطلب الإجابة دراسة نقطتين: تتعلق الأولى: باعتبار الذكاء الاصطناعي ونظم المعلوماتية التي تحاكي العقل البشري في التفكير والتحليل، بعد جمعها للمعطيات من استخداماته المتعددة (التعليم، الصحة، النقل، المجال القانوني، الصناعي والإداري)، من الوسائل الآلية للمعالجة بمفهوم القانون الجزائري رقم 7 لسنة 2018، خاصة وأن المشرع لم يميز بموجب هذا القانون بين التكنولوجيا المستعملة في معالجة المعطيات. أما الثانية تتمثل في: ارتكاز نشاطه على المعالجة الآلية للمعطيات بعد تجميعها وتخزينها ليتم تحليلها قصد اتخاذ القرار المناسب بموجب خوارزميات يفهما جهاز الكمبيوتر، وتنطوي هذه العملية على عدة مخاطر كانتهاك الخصوصية للانتشار الواسع لإنترنت الأشياء، والقرصنة واختراق الشبكات، والتعدي عن طريق المراقبة. كل ذلك يستدعي ضرورة وضع أحكام تشريعية لا تعيق التطور التكنولوجي المتسارع وتحافظ في الوقت نفسه على الحياة الخاصة والمعطيات المرتبطة بها.

الكلمات الدالة: القانون رقم 7 لسنة 2018، معالجة المعطيات الخاصة، الذكاء الاصطناعي، المسؤول عن معالجة البيانات.

(1) كلية الحقوق والعلوم السياسية 19مارس1962 - جامعة الجيلالي ليابس (الجزائر – سيدي بلعباس)
krimkarima_22@yahoo.fr

20-3.indd 286 9/24/2023 2:33:23 AM

المقدمة:

عرف العالم عدة تحولات اقتصادية، والتي يمكن تقسيمها إلى **أربع ثورات صناعية**[1]: كانت البداية بثورة الآلات بعد اختراع الآلة البخارية (منتصف القرن 18)، ثم الثورة الثانية (نهاية القرن 19 وأوائل القرن20) المرتكزة على استعمال الكهرباء واعتبرت ثورة العمليات، أما الثالثة (نهاية القرن 20) قامت على استعمال الحاسوب والإلكترونيات الدقيقة أدت للتحول من اقتصاد إنتاجي لاقتصاد رقمي معرفي، أما الثورة الرابعة (4. 0) فهي ثورة المعلوماتية ترتكز على الابتكارات والأنظمة الذكية وتمتاز بالتطور السريع للتكنولوجيات المرتبطة بها: البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، والتي تربط التصرفات والتعاملات بالقدرة على الوصول للمعلومات والبيانات باستعمال الإنترنت. فأصبحنا نسمع حاليا بأن المدن أصبحت ذكية، مكونات المنازل هي الأخرى متصلة بالإنترنت كالهواتف وأجهزة الإعلام الآلي، نتيجة استعمال الذكاء الاصطناعي.

يعد الذكاء الاصطناعي[2] من فروع علوم الكمبيوتر المهتمة بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر[3] يتكون من مجموعة أساليب وطرق جديدة لبرمجة أنظمة الحاسب تسمح باستنتاج حقائق وقوانين يتم تمثيلها في الحاسب، بأتمتة النشاطات المرتبطة بالتفكير الإنساني كاتخاذ القرار وحل المشاكل، التعليم، والتعلم. بمعنى أتمتة السلوك الإنساني اعتماداً على خوارزميات تحتوي على أسلوب لتمثيل المعرفة، يمكنه من التعامل حتى مع المعلومات

(1) سهى معاد، الثورة الصناعية الرابعة الفرص والتحديات، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2019)، ص:-19 23.

(2) خلال سنة 1956 عُرِّفَ الذكاء الاصطناعي لأول مرة من طرف Marivin Less MINSKY على أنه:" بناء لبرامج كمبيوتر تشارك في الوقت الحالي في المهام التي يؤديها الانسان بشكل أكثر ارضاءً، لأنها تتطلب عمليات عقلية عالية المستوى مثل التعلم الإدراكي وتنظيم الذاكرة والاستدلال النقدي"،

« La construction de programmes informatiques qui s'adonnent à des taches qui sont, pour l›instant, accomplies de façon plus satisfaisante par des êtres humains, car elles demandent des processus mentaux de haut niveau tels que l'apprentissage perceptuel, l'organisation de la mémoire et le raisonnement critique", cité par Marie SOULEZ, « Question juridique au sujet de l'intelligence artificielle », Enjeux Numériques-N°.1-Mars2018, Annales des mines, p.81.

(3) Bernard Marr," The Key definitions of Artificial Intelligence (AI) that explain its importance, Forbes, February, 14,2018. Accessible at https://accessartificialintelligence.com/blog/the-key-definitions-of-artificial-intelligence-ai-that-explain-its-importance , (last accessed: February 27, 2020).

20-3.indd 287 9/24/2023 2:33:24 AM

الناقصة(البيانات)، وتعد قاعدة المعرفة من مكوناته الأساسية[1]، والتي تحوي المعطيات والمعلومات التي يتم تجميعها من خلال استعمالاته المتعددة. كل ذلك سيجعل المعطيات الخاصة بالشخص الطبيعي (مستخدم الذكاء الاصطناعي) سهل الوصول إليها ومعالجتها رغم خصوصيتها وسريتها بطريقة تخالف القانون.

وقصد حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي، تدخل المشرع الجزائري بموجب عدة تشريعات: بداية بالدستور الذي يعد حماية الأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي[2]، ثم القانون رقم 04 لسنة 2009[3] المعاقب على جريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة، وتشريعات تتعلق بقانون العقوبات، وتلك المنظمة للتصديق والتوقيع الإلكترونيين، وأخرى مرتبطة بحماية المستهلك، وصولا إلى القانون رقم07 لسنة 2018[4] المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي ينص على مجموعة ضمانات لاحترام تلك الخصوصية، سواء أكانت ضمانات سابقة تتمثل في مجموعة محددة من الإجراءات كالحصول على تصريح أو ترخيص مسبق أو موافقة صريحة، مع جعل المعالج يتقيد بعدة التزامات[5]، كما قد تكون ضمانات لاحقة تتمثل في العقوبات التي يمكن تطبيقها[6].

وأمام تحديات الثورة الصناعية الرابعة وتأثير استعمال الذكاء الاصطناعي على معالجة المعطيات الخاصة للشخص الطبيعي، يثور التساؤل **حول مدى امكانية تطبيق النصوص التي يتضمنها القانون رقم07 لسنة 2018 لحماية المعطيات الشخصية خلال استعمال الذكاء الصناعي؟ وهل يعد هذا القانون ملائما وكافيا لبسط الحماية في ظل مثل هذه المتغيرات أم يجب التدخل على المستويين الوطني والدولي لضمان حماية أكبر للمعلومات الشخصية؟**

(1) أمينة عثامنية، المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ط1، ص:16-15.

(2) المادة 47/4 من الدستور الجزائري المعدل بموجب استفتاء1نوفمبر 2020، والذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي 442-20 المؤرخ في 30ديسمبر 2020، ج ر عدد82.

(3) القانون 04-09 المؤرخ في 5غشت2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر عدد47 لسنة 2009.

(4) القانون رقم 07 لسنة 2018 المؤرخ في 10 يونيو2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد 34 بتاريخ 10 يونيو2018، ص. 11.

(5) المواد:7، 8، 9 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المحدد سابقا.

(6) المحددة في المواد 46إلى74 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يوني2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المحدد سابقا.

20-3.indd 288 9/24/2023 2:33:24 AM

ستتم الاجابة على هذه الأسئلة باعتماد المنهج الوصفي للتعرف على طرق استعمال الذكاء الصناعي ومخاطره على المعطيات الشخصية، وعلى المنهج التحليلي عند دراسة النصوص القانونية المنظمة لحماية المعطيات الخاصة بالشخص الطبيعي، مع المقارنة بالتشريعات الأجنبية بخصوص هذه الحماية، بالتركيز على إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي بمختلف صوره (تطبيقات ذكية، رجل آلي، مركبات ذاتية القيادة) يدخل ضمن مجال تطبيق القانون رقم 07 لسنة 2018 بدراسة نقطتين رئيسيتين: التعرف على استعمال الذكاء الاصطناعي الذي قد يشكل تعدى على المعطيات الشخصية محل الحماية **(المبحث الأول)**، ثم التعرف على نشاط الذكاء الاصطناعي القائم على معالج تلك البيانات **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: تعدي تطبيقات الذكاء الاصطناعي على المعطيات ذات الطابع الشخصي

يحتاج الذكاء الاصطناعي للمعطيات لتحليلها ومعالجتها حتى يقوم بوظيفته والغاية المرجوة من استعماله، وكلما ازدادت كلما أصبح نشط أكثر وساعد ذلك الخوارزميات لآداء وظائفها بأكثر احترافية وذكاء، فالمعطيات تعد كاليورانيوم (uranium‘l) بالنسبة للنشاط النووي[1]، وعندما تصبح بيانات ضخمة فإنه سيصعب على الإنسان تحليلها لوحده باستخدام برامج لإدارة المعطيات، وهو الدور الذي يقوم به الذكاء الاصطناعي كمساند للنشاط الإنساني. فاستعمالاته المتعددة **(المطلب الأول)** تجعله في اتصال مباشر بالمعطيات الشخصية التي سيتم التعرف عليها **(المطلب الثاني)** تدخل المشرع لحمايتها من التعديات التي تتعرض لها نتيجة لتلك الاستعمالات **(المطلب الثالث)**.

(1) R. Hindi, « Compte-rendu de l’enlèvement de lancement du cycle de débats publics sur les enjeux éthique des algorithmes» , Etude Commission Nationale Informatique et libertés, 23 janvier 2017

20-3.indd 289 9/24/2023 2:33:25 AM

المطلب الأول: اتساع مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي

عرف الذكاء الاصطناعي والبحوث المتعلقة به عدة تطورات عبر عدة مراحل[1] وصولا إلى استعمالاته الحالية في مجالات: تعليمية (التعليم الابتدائي إلى الجامعي[2])، عسكرية، صحية، اجتماعية، تسيير المؤسسات، وعمليات التسويق، وحتى داخل البيوت للقيام بالنشاطات اليومية فالروبوت غزى جميع مجالات الحياة[3]، تظهر خلال تلك الاستعمالات علاقته المباشرة بالبيانات الشخصية للمتعاملين به أو المنتفعين بالمرافق التي تستعمله:

- **المجال الصحي:** خلال ممارسة المهنة أو تقديم الخدمات الطبية أو الصيدلية، ما يعرف بالتطبيب عن بعد[4] والصيدلة الإلكترونية[5]. كما أصبح الذكاء الاصطناعي والروبوت يساعد الأطباء على التشخيص والعلاج ووصف الأدوية، في فترة

(1) وهي مراحل أربعة: بدايتها مرحلة الشبكات الخلوية المخية، ثم القيام بالبحث الموجه، وثالثا الاهتمام بتمثيل المعرفة والخبرة، وأخيراً الاهتمام بالتعليم الآلي، يراجع، عبد الحميد بسيوني، المرجع السابق، ص:24-16، غنيمي محمد اديب، الذكاء الاصطناعي، مجلة مستقبل التربية العربية، 1995، المجلد1، العدد3، المركز العربي للتعليم والتنمية، ص:194-193، على الرابط الإلكتروني http://search.mandumah.com/Record/16176

؛ سامية شهبي قمورة، باي محمد، حيزية كروش،" الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول دراسة تقنية وميدانية"، الملتقى الدولي" الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون"، الجزائر 27-26 نوفمبر 2018، ص:7-6، الموقع الإلكتروني
https://www.researchgate.net/publication/328967715_aldhka_alastnay_byn_alwaq_walmamwl_drast_tqnyt_wmydanyt
تاريخ الدخول للموقع2020-02-07.

(2) رياض زروقي، أميرة فالتة، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي، المجلة العربية للتربية النوعية، أبريل 2020، المجلد الرابع، العدد(12)، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، مصر، ص:12-11، تم الاطلاع بتاريخ13-07-2020، بالموقع الإلكتروني، https://www.researchgate.net/publication/340284341_ dwr_aldhka_alastnay_fy_thsyn_jwdt_altlym_alaly

(3) سعود بن عبد العزيز المريشد، الذكاء الاصطناعي رهان المستقبل يرتقي بالأداء في مجالات عديدة، رؤى قانونية، مجلة دبي القانونية، 2019يناير، العدد30، النيابة العامة، دبي، ص:49.

(4) حول مفهوم التطبيب عن بعد وشروط تنفيذ اعماله، يراجع، عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي، مجلة معهد دبي القضائي، أبريل 2020، العدد11، السنة الثامنة، معهد دبي القضائي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 149-26.

(5) " تقديم خدمات الصيدلة للمرضى عبر مختلف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة بما فيها الإنترنت أو أجهزة البيع الآلية أو باستخدام أي وسائل أخرى بحيث لا يتوفر فيها اتصال مباشر مع الصيدلي"، المادة 2 /30من القرار الإداري لهيئة صحة دبي رقم 30لسنة2017 باعتماد اللائحة التنظيمية لخدمات الرعاية الصحية عن بعد

20-3.indd 290 9/24/2023 2:33:25 AM

زمنية وجيزة تساعد في إنقاذ المريض باستغلال الوقت والتقليل من المصاريف والجهد المرتبط بالانتقال من مكان لآخر. كما يساعد الطاقم الطبي لإجراء العمليات الجراحية إما مباشرة أو عن بعد[1]، وتمكنه من تقديم العلاج وتشخيص المرض في الظروف التي يتعذر فيها على الطبيب الانتقال لمعاينة المريض. وقد استعانت الصين بالروبوت لتقديم الأدوية والطعام ورعاية المصابين بفيروس كورونا، فكانت في الخطوط الأمامية لمكافحة الوباء إما بتقديم المساعدة الطبية والغذائية أو بتجميع وتحليل البيانات والمعطيات الصحية[2]، والروبوت المستعمل في المجال الصحي لا يمكن اعتباره روبوت مستقل ذكي، بسبب سيطرة الطبيب على تشغيله أو يشتغل تحت رقابة الطبيب الذي يتحكم فيه[3].

- **مجال النقل:** كاستعمال الطائرات دون طيار التي كانت بداياتها لأغراض عسكرية، لكنها أصبحت تستخدم حاليا لأغراض مدنية كتقديم الإسعافات، إدارة الكوارث الطبيعية، نقل المعدات الطبية وعينات المرضى، تجميع المعلومات الصحية لغرض معالجتها وتحليلها فيما بعد، نشر التحذيرات نتيجة الخروقات للقيود التي تفرضها السلطات العمومية حماية للصالح العام- كحالة الخروج من المنزل مخالفة للحجر الصحي أو عدم استعمال الأقنعة (أزمة كوفيد91). وحماية للمعطيات الخاصة أوقف أمر القضاء الاستعجالي لمجلس الدولة الفرنسي استعمالها لمتابعة تنفيذ إجراءات الحجر الصحي، لأن المراقبة بالتصوير الجوي يعد مساس بحرية الأفراد في احترام الحياة الخاصة[4]. أو باستعمال المركبات ذاتية القيادة

(1) الجراحة عن بعد او الجراحة بالتحكم عن بعد، يتم تنفيذها بواسطة الطبيب المختص المتواجد في مكان آخر بعيدا عن المريض، وذلك مباشرة بواسطة أجهزة آلية يتم التحكم فيها من قبل الطبيب الجراح، المادة2/31 من القرار الإداري رقم30لسنة2017 المحدد سابقا.

(2) كريم كريمة، استعمال الذكاء الاصطناعي للوقاية من انتشار الأوبئة –دراسة قانونية مقارنة، كتاب مؤتمر الدولي حول جائحة كورونا تحد جديد للقانون، يومي18،19 سبتمبر 2020،المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، الطبعة الأولى 2020، الجزء الثاني. ص:799-757، الرابط الإلكتروني https://democratic. de/?p=69590

(3) Nathalie NEVEHANS, « Règles Européennes de droit civil en Robotique, étude pour la Commission JURI », Département thématique C : droits des citoyens et affaires constitutionnelles , Direction générale des politiques internes, Parlement Européen, 2016 p. 10, consulté le 10-06-2019, https://www. europarl. europa.eu/ RegData/etudes/STUD/2016/571379/ IPOL_ STU%282016 %29571379_FR. pdf

(4) Conseil d'Etat, 18mai2020, Surveillance par drones,b°. s440442,440445(Association la Quadrature du Net, Ligue des droit de l'homme, https://www. conseil-etat. fr/con-

20-3.indd 291 9/24/2023 2:33:26 AM

وهي كأجهزة حاسوب تسير على عجلات تقوم على تحليل البيانات لوجود معالجة سحابية موصولة بالكامل مع وصلات تغذية البيانات لشركات التصنيع، وتتوافر على تطبيقات ذكية[1]، تساعد على تشغيل مستقل مركزي متقدم مع القدرة على القيادة الذاتية، ويعد الجيل الخامس G5 حاليا أكبر داعم لتسريع تصنيعها لتحل مكان وسائل النقل المعروفة[2].

- **المجال القانوني:** والذي ساعد في ممارسة المهن القانونية وتطبيق القانون من السلطات ومن المخاطبين به. والتوجه الحالي قائم على التعلم الآلي للذكاء الاصطناعي بالابتعاد عن تقنيات تمثيل المعرفة[3]، وذلك باعتماد نظام الخبرة التنبئي للرجل الآلي لتقديم الاستشارات القانونية مكان المحامي عما يمكن أن تكون عليه نتيجة النزاع باعتماد المستندات المقدمة، أو استعانة به لتقديم الخدمات والاستشارات القانونية للعملاء ومراجعة الوثائق والاتفاقيات والعقود المبرمة إلكترونياً، بتحديد مواطن الخطر ومواضع المسؤولية بكفاءة ودقة وبسرعة تفوق العمل المنجز من الأشخاص الطبيعيين. ولن يتحقق ذلك إلا برقمنة جميع التشريعات والأحكام القضائية، واعتماد تطبيقات إلكترونية لإدارة الدعوى مع تبسيط أتمتة الخدمات القانونية الأساسية كالبحث والدراسات القانونية[4]. كما يستعمل من طرف الجهات القضائية في إصدار الأحكام والقرارات القضائية: كالاعتماد على الذكاء الاصطناعي[5] لتقدير خطورة سلوك المتهم وإمكانية هروبه وعودته للإجرام،

---

tent/download/155696/document/440442-440445%20%20Quadrature%20du%20net%20et%20LDH. pdf

(1) نشاط السيارة ذاتية القيادة يقوم على خوارزميات رسم الخرائط، والبيانات التي يتم تلقيها عبر عدة أنظمة: نظام رؤية مجسمة، نظام لتحديد المواقع الجغرافية-GPS، نظام للتعرف البصري على الأشياء، وآخر للتعرف على الطريق.

(2) للتعرف على السيارات الموصولة أو المتصلة بالشبكة، يراجع الاتحاد الدولي للاتصالات، (International Télécommunication Union) " تكنولوجيا تقود سارات الغد"،

ITU, News MAGAZINE 02/2018, p. 7-12, sur le site,

https://www. itu. int/en/itunews/Documents/2018/2018-02/2018_ITUNews02-ar. pdf

(3) هاري سوردين، المرجع السابق، ص :212-204.

(4) من تلك التطبيقات، ما تقدمه شركة (IBM) عبر برمجيات تسمى ب (ROSS) الذي أظهر نجاحه في عدد من الدول، يراجع في ذلك، سعود بن عبد العزيز المريشد، المرجع السابق، ص. 49.

(5) باعتماد على خوارزميات التعلم الآلي التي تستعين ببيانات الجرائم السابقة وتحاول الاستقراء لتقديم تنبؤ بشأن المدعى عليه قبل الحكم، والقاضي غير ملزم باعتماد تلك النتائج المترتب عن تقييم المخاطر بطريقة آلية لكنها

20-3.indd 292 9/24/2023 2:33:26 AM

لمساعدة القاضي لاتخاذ قرار إطلاق صراحه[1]، أو ليتمكن من الفصل في القضايا كقاضي ذكي، أو استعمال روبوت عقد القران الرقمي يربط بين القاضي وأهل العروسين، المعتمد من محاكم دبي[2].

- **المجال الصناعي:** بداية استعمال الرجل الآلي كان في المجال الصناعي وهو روبوت (etaminU) من انتاج شركة "جنرال موترز" عام1691، ثم أدخلته الشركات اليابانية في صناعة السيارات، وبعدها في الصناعات النفطية وصناعة الأجهزة الإلكترونية[3]. كما استعمل لتيسير عمليات التصنيع وتسهيله لشركة "أبل"، وغَيَرَ الكثير من الشركات الكبرى " جنرال موتورز"، "فورد"، بوينج"[4]، واستعمل لحماية الإنسان من المخاطر الصناعية، وضمان تنافسية أكثر واستمرارية للنشاط الاقتصادي للشركة.

- **ضمن الحياة العادية في المنازل:** وذلك بمساعدة أفراد العائلة في الأشغال المنزلية اليومية، أو التكفل برعاية كبار أو صغار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة للقيام بنشاطاتهم اليومية(روبوت العناية)، كما يقوم بالمرافقة الاجتماعية لإثراء الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية وحتى الجمالية للإنسان داخل منزله ومشاركته في الألعاب التي يمارسها، والرجل الآلي المساعد والشخصي الذي ينتظر منه التأقلم والتصرف بلباقة واحترام بمراعات الوضعيات المختلفة لمستعمله :مبتسم، سعيد، حزين، متضايق[5].

- **المجال الإداري والتنظيمي:** كاستعمال الشرطة التنبئية لتكنولوجيا التعلم الآلي للكشف عن أنماط بيانات جرائم سابقة للتنبؤ بأماكن المحاولات الإجرامية مستقبلاً وزمن وقوعها، أو باستعمال تكنولوجيا التعرف على الوجوه بالمسح الضوئي

غالبا ما تؤثر في قراراته.

(1) هاري سوردين، المرجع السابق، ص:1010-109.

(2) أحمد ماجد، الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، مبادرات الربع الأول 2018، ص. 12.

(3) الكرار حبيب جهلول، حسام عبيس عودة، المسؤولية المدنية عن الأضرار التي يسببها الروبوت(دراسة مقارنة)، مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية، ماي 2019، عدد6(5)، ص:93، اطلع عليه بتاريخ2020-07-14، على الموقع الإلكتروني:http://www. ressjournal. com/Makaleler/2118369463_31. pdf؛

(4) صفات سلامة، خليل أبو قورة، المرجع السابق، ص. 16؛ Pierre-Yves Oudeyer, op-cit, p31.

(5) Pierre-Yves Oudeyer, « Les grands défis de la robotique du 21 e siécle. Science, Technologie et société. », pp. 17-22, le site web, http://www. pyoudeyer. com/OudeyerCiteDesSciences09. pdf

20-3.indd 293 9/24/2023 2:33:26 AM

لتحديد هوية المشتبه بهم بعد مطابقة بيانات الصور والفيديوهات المجمعة مع البيانات الخاصة للمتعاملين سابقا مع الشرطة أو هيئات تنفيذ القانون، أو من خلال تنظيم العمل داخل المؤسسات العمومية والكيانات الخاصة كالشركات: باعتماد أنظمة خبيرة تحوي قواعد حاسوبية حول نشاط الكيان-العام أو الخاص-، لممارسة نشاطها بطريقة لا تتعارض مع الالتزامات القانونية بالامتثال للنصوص القانونية واللوائح الحكومية[1]، أو عن طريق توظيف الذكاء الاصطناعي في استخدام القانون (العقود القابلة للحوسبة خاصة في المجال المالي)، أو استخدام أنظمة خبيرة ذكية كبرامج روبوت الدردشة للإجابة عن الأسئلة القانونية[2].

المطلب الثاني: المعطيات ذات الطابع الشخصي المحمية بموجب القانون رقم07 لسنة 2018

باعتبار المعطيات ذات الطابع الشخصي، المادة الأولية التي ستغذي الذكاء الاصطناعي للقيام بنشاطه بطريقة جيدة، فإنه سيتم التعرف على المقصود منها **(الفرع الأول)**، ثم الأنواع التي تعرفها باعتبارها محلا لحماية القانون رقم07 لسنة 2018 نتيجة معالجتها الآلية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف المعطيات أو البيانات ذات الطابع الشخصي

تعد المعطيات الشخصية من أكثر البيانات المكونة للبيانات الضخمة نتيجة استخدام وسائل الاتصال الرقمية، والتي ستستعمل لتغذية الذكاء الاصطناعي غير مكتفي فقط بالثنائيات الرقمية (0، 1). وتوصف المعطيات بأنها شخصية وفقا للقانون الجزائري" **كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية "**[3]. وبناءً على ذلك، فإن المشرع:

- عرف المعطيات بالمعلومة رغم الاختلاف بين المصطلحين[4]، وذلك لأن البيانات

(1) مثل هذه البرمجيات أو الخوارزميات ترتبط بنوع النشاط الذي تمارسه الشركة أو المؤسسة العمومية أو الخاصة، فيتم تجميع النصوص التشريعية التي تسهل في التعرف على الالتزامات والحقوق المقررة قانونا والتي ستكون حاجز يمنع القيام بتصرفات ممنوعة قانونا.

(2) هري سوردين، المرجع السابق، ص :212-211.

(3) بموجب المادة 3 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية

(4) يرفض بعض الفقه التمييز بين المعلومة والبيانات لأن الحماية تشملهما معا، يراجع، نائلة عادل، فريد قورة،

20-3.indd 294 9/24/2023 2:33:26 AM

ستعرف الشخص الطبيعي بمعنى توصل معلومة للغير، وما يؤكد ذلك تعريفه للملف باعتباره **"كل مجموعة معطيات مهيكلة ومجمعة يمكن الولوج إليها وفق معايير محددة"**. فالمعطيات هي مصدر المعلومة التي تضاربت الآراء الفقهية لتحديد المقصود منها بين اتجاه ضيق وآخر موسع[1]، يقصد بها **"كل رسالة تحتوي على معنى وقيمة مالية يمكن نقلها للغير بحيث تزيد من يقين المتلقي وتقلل من درجة الشك لديه"** [2]. بمعنى تستعمل المعطيات أو البيانات كمادة خام تعالج تقليديا أو إلكترونياً للوصول إلى تقديم معلومات، بحثا عن المعرفة باعتبارها النتيجة المنتظرة. يترجم ذلك بالمعادلة: المعطيات+ المعالجة = المعلومة للوصول الى المعرفة.

- ربطها بالشخص الطبيعي فقط، مبعدا معطيات الشخص الاعتباري رغم أهميتها، وذلك لخضوعها لأحكام أخرى تضمن لها الحماية كتلك المتعلقة بالاسم التجاري والعلامات التجارية.

- وضع مفهوما واسعا للبيانات تؤدي للتعريف بالشخص بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بدعامة رقمية أو عادية، سواء تعلقت بهوية الشخص الخارجية مدنية او اقتصادية وحتى ثقافية أو تكوينه الجيني أو الداخلي.

الفرع الثاني: أنواع المعطيات ذات الطابع الشخصي وفقا للقانون رقم 07 لسنة 2018

المعطيات الشخصية متعددة، يمكن تحديد أهمها بالرجوع للتعريف السابق:

1. **المعطيات المرتبطة بالشخص:** منها: الاسم والموطن، الحالة المالية والاجتماعية، وبيانات الهوية التي تستعمل للدخول لحساب رقمي، وكل مُعَرف آخر عبر الخط أو معطيات تحديد الموقع، العنوان الالكتروني أو البريدي، إضافة للصوت وحنى

جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية-دراسة نظرية وتطبيقية-، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005)، ص:98.

(1) يعتبر الفقيه CATALA أول من اهتم بالمعلومة، وعرفها بشكل واسع على أنها" كل رسالة توضع من أجل أن ترسل للغير". P. CATALA, « Ébauche d'une théorie juridique de l'information. », Dal-loz, Chronique, 1984, p.98.؛ للتفصيل حول مفهوم المعلومة، يراجع، كريم كريمة، المعلومة والمسؤولية الناشئة عنها، مجلة دراسات قانونية، 2016، صادرة عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد 11، عدد23، بتاريخ 01-09-2016، ص: 12-11. على الرابط الإلكتروني https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64266

(2) Géraldine DANJAUME, «La responsabilité du fait de l'information»، J. C. P. éd. G. 1996, I. n°. 3895.n°3.

20-3.indd 295 9/24/2023 2:33:27 AM

الصورة قد تعرف الشخص بشكل مستقل عن سندها، كما أن استعمال رقم التسجيل الخاص بالسيارة أو الهوية أو رقم الهاتف أو الضمان الاجتماعي أو الضريبي يعد معطيات تؤدي للتعرف على الشخص، تستفيد من الحماية القانونية خلال معالجتها. وهي بيانات ستسهل الإنترنت ووسائل الاتصال تعدي الغير عليها، وذلك بنقلها وتوزيعها بعد تجميعها كما هو الأمر بالنسبة للمركبات ذاتية القيادة، مع استبعاد تلك المتعلقة بالسرعة والأداء فهي لا تعد بيانات شخصية(1).

2. **المعطيات الحساسة:** هي:**" معطيات ذات طابع شخصي تبين الأصل العرقي أو الإثني أو الآراء السياسية أو القناعات الدينية أو الفلسفية أو الانتماء النقابي للشخص المعني أو تكون متعلقة بصحته بما فيها معطياته الجينية"**. ترتبط خصوصا بآراء ومعتقدات الشخص، والتي يمكن التعرف عليها من خلال كتاباته، وتعليقاته على المناشير عبر وسائل التواصل الاجتماعي –مثلا-

3. **المعطيات الصحية:** تتعلق بالحالة البدنية و/أو العقلية للشخص المعني، وقد تكون معطيات جينية متعلقة بالصفات الوراثية لشخص أو عدة أشخاص ذوي قرابة(2)، والتي يتم تجميعها غالبا في ملف صحي يضم المعطيات المتعلقة بصحة المريض مهيكلة ومجمعة يمكن الوصول اليها بمعايير معينة، تقوم بإعداده المؤسسات العمومية والخاصة للصحة، وهو ملف طبي وحيد معلوماتي يجب عليها تحيينه والمحافظة على سرية المعلومات التي في حوزتها(3). ونتيجة استعمال تكنولوجيا المعلوماتية في المجال الصحي والتوجه نحو الصحة الإلكترونية ودخول الآلات الذكية، ظهرت تحديات أخرى لا ترتبط بتلك الملفات بل بسرعة جمع ونقل المعطيات بانتقال تلك الآلات، ما يجعلها عرضة لاستعمالها من الغير الملزم قانونا باحترامها لخصوصيتها(4).

(1) Myriam PIERRAT, Emmanuèle de DAMPIRRE, « La protection des données personnelles appliquée aux robots : enjeux et obligations », art-précité, p.77 ; Dorothy Glancy, « Privacy in Autonomous vehicles 52 Santa Clara, L.Rev.1171-1225, 2012. Rushit Dave, Evelyn R Sowells Boone, "Efficient Data Privacy and Security in Autonomous Cars" ,Journal of Computer Sciences and Applications,2019,vol7,n°. 1,p31-36 ,file:///C:/Users/Hp/Downloads/Efficient_Data_Privacy_and_Security_in_Autonomous_.pdf

(2) المادة 3/8، 9 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المحدد سابقا.

(3) المادة 292 من القانون رقم 11 لسنة 2018 المؤرخ في 2 يوليو 2018 المتعلق بالصحة، ج ر عدد 46، بتاريخ 29 يوليو 2018، ص.3.

(4) -تنص المادة 24/1 من القانون رقم 11 لسنة 2018 المتعلق بالصحة" لكل شخص الحق في احترام حياته

20-3.indd 296 9/24/2023 2:33:27 AM

4. **المعطيات المتعلقة بالماضي الجزائي للشخص:** فالمعطيات الشخصية التي تتضمنها الأحكام القضائية فإنه سيتم نشرها نتيجة البيانات المفتوحة[1]. فالأحكام القضائية تصدر من المؤسسات القضائية موضوعها حقوق المتقاضين، تتضمن بيانات عامة ومرات أخرى بيانات حساسة، توفر الحق في محاكمة عادلة وحق الجمهور في الحصول على المعلومة[2]، وقد تؤثر على خصوصية الأطراف أو الشهود أو السر المحمي. أما المعطيات التي تكشف الماضي الجزائي للشخص الطبيعي (الجرائم أو إدانات أو تدابير الأمن)، تتكفل السلطات القضائية قانونا بمعالجتها وإنشاء صحيفة السوابق القضائية، وكل معالجة آلية لها عن طريق جمعها يعد جريمة معاقب عليها قانوناً[3]، وذلك متى قامت بالعملية جهات خاص أو هيئات خاصة غير السلطة القضائية والسلطات العمومية والأشخاص المعنويين الذين يسيرون مصلحة عمومية، ومساعدي العدالة في إطار اختصاصاتهم القانونية[4].

المطلب الثالث: مخاطر المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية عن طريق الذكاء الاصطناعي

يترتب على استعمال الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، إلى تجميع المعطيات وتحليلها لاتخاذ القرار المناسب، وخلال هذه العملية قد يترتب عنها عدة مخاطر تمس الحياة الخاصة من خلال:

- **غزو خصوصية الإنسان وتعقب حركاته،** أمام الانتشار الواسع لإنترنت الأشياء[5]، التي جعلت البيوت والمدن ذكية، واستعمال الرجل الآلي للمساعدة في البيت أو المراقبة والحراسة، سيجعله على اتصال مباشر بالمعطيات الشخصية، والشيء

الخاصة وسر المعلومات الطبية المتعلقة به، باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في القانون.".

(1) THIBAILT Donville, « Open data des décisions de justice, cinq ans après : état des lieux et perspective », Légipresse, Victoires Edition, 2021, pp.49-50.

(2) للتفصيل بخصوص الحق في المعلومة، يراجع، كريمة كريم، زينب كريم، الحق في الحصول على المعلومة ودوره في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،2020، المجلد 05، العدد2، السنة 2020، جامعة المسيلة، ص:1302-1279.

(3) تعاقب المادة 68 من القانون رقم07 لسنة 2018 على جريمة جمع المعطيات المتعلقة بالماضي الجزائي.

(4) تطبيقا للمادة 10 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المحدد سابقا.

(5) إنترنت الأشياء Internet Of Things او مختصر IOT، مصطلح استخدمه لأول مرة "كيفن أشتون" KEV-IN ASHTON - عام1999. للتفصيل حول مصطلح إنترنت الأشياء، علي بن ذيب الأكلبي، " تطبيقات إنترنت الأشياء في مؤسسات المعلومات، مجلة اعلم، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، العدد 19، يونيو20177 ص ص. 167-166

20-3.indd 297 9/24/2023 2:33:27 AM

نفسه بالنسبة للتطبيقات الذكية للهاتف الذكي والمركبات والطائرات ذاتية القيادة التي تقوم بتجميع المعلومات الشخصية، لوجود وحدات المعالجة أو الشريحة اللصيقة بالأشياء المتصلة بالإنترنت أو بالرجل الآلي التي ستكون مخزنا لما يتم التقاطه من صور وأصوات وتصرفات. فتلك المعلومات سيتم تخزينها في ذاكرة الذكاء الاصطناعي مكونه الأول والمسماة بالذكاء السالب، ليتم فيما بعد تحليلها عن طريق المكون الثاني وهو الاستدلال[1] ثم معالجتها وتحليلها لاتخاذ الذكاء الصناعي القرار المناسب. كما يمكن تخزينها عن طريق الحوسبة السحابية بمعنى ارسالها لشبكة الشبكات التي تجمع عدد كبيراً من المعطيات وفي مجالات عدة.

- **انتهاك الخصوصية عن طريق قرصنة واختراق شبكات المنازل الذكية والمواقع الإلكترونية،** فتزايد اتصال الأشياء بالإنترنت سيوفر بنية تحتية مثالية لمراقبة الإنسان، كما أن تلك المعلومات سوف لن تبقى ملكا لأصحابها، بل تتدخل الإنترنت فيها فمن يريد فتح باب منزله الذكي سيقوم بإرسال أمر عبرها من هاتفه الذكي للخدمة السحابية المسؤولة عن قفل الباب لتقوم بفتحه[2]. فتلك الأشياء المتصلة بالإنترنت لن تبقى مجرد أشياء عادية بل تتحول لأشياء ذكية تتحصل على معلومات عن كل ما يحيط بها وعن نشاط مستعملها واستعمالاته لها مع تجميع معلوماته الخاصة، وهو ما يمكن فيما بعد لمسيري تلك الأشياء استرجاع تلك المعلومات دون إمكانية متابعتهم باعتبارهم مسؤولين عن معالجة المعطيات الخاصة[3]، ومن جهة ثانية فالهجمات الإلكترونية عبر الإنترنت يعد خطر عالمي لإمكانية التحكم في البيانات من مخترق تلك الأنظمة المعلوماتية، مع التحكم أيضا في المركبات والطائرات ذاتية القيادة.

- **التعدي عن طريق المراقبة:** فسيجد الإنسان نفسه مراقبا في كل مكان في بيته خاصة إذا استعان برجل آلي يساعده في البيت أو يتحدث معه أو تلك المخصصة للمراقبة قد تمس حتى الأماكن الأكثر خصوصية، مع العلم بوجود رجال آليين شبيهين بالبشر يعتمد نشاطهم على تجميع المعطيات وتحليلها دون العمل على مسحها، لأن ذاكرتها لا تنسى، وهي ميزة تعاملات الإنسان مع أخيه الإنسان.

(1) يتكون الذكاء الاصطناعي أو الذكاء الآلي من مفهومين يتم دمجهما وهما الذاكرة والاستدلال، سامية شهبي قمورة، باي محمد، حيزية كروش، المرجع السابق، ص:6-5.

(2) إنترنت الأشياء وكسر الخصوصية، المرجع السابق، ص. 107.

(3) Céline Castets-Renard, « Société de l'information Traitement algorithmique des activités humaines : le sempiternel face-à-face homme/machine», Cahiers Droit, Sciences & Technologies [En ligne], 6 | 2016, mis en ligne le 20 février 2017, consulté le 21 février 2020. URL : http://journals. openedition. org/cdst/509.

20-3.indd 298 9/24/2023 2:33:27 AM

المبحث الثاني: نطاق تطبيق القانون رقم 07 لسنة 2018 يشمل الذكاء الاصطناعي كطريق آلي لمعالجة المعطيات

يرتكز عمل الذكاء الاصطناعي أساسا على تجميع المعطيات والمعلومات وتخزينها ليتم تحليلها واتخاذ القرار المناسب من طرف الآلة المستعملة بطريقة تحاكي عمل عقل الإنسان. وعلى الرغم من تدخل المشرع بموجب القانون رقم 07-18 لتحديد المجال التقني لتطبيق حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي عند معالجتها، بأن حدد بداية المعطيات الشخصية ثم الوسيلة المستعملة، ولكن ذلك يظهر غير كافي أمام المخاطر التي قد تلحق بالمعطيات الخاصة من جراء استعمال الذكاء الاصطناعي، خاصة أمام عدم وجود نصوص تشريعية تضبط استعمال هذه التكنولوجيا التي تحاكي الإنسان في تفكيره وتعاملاته. فمن ناحية يرتكز القانون رقم07 لسنة 2018 على مبدأ الحياد التكنولوجي الذي يدخل الذكاء الاصطناعي في نطاق تطبيقه **(المطلب الأول)** وذلك لأن نشاط الذكاء الاصطناعي يقوم على المعالجة الآلية للمعطيات **(المطلب الثاني)**، ولكن رغم ذلك توجد حالات يستبعد فيها تطبيق القانون رقم07 لسنة 2018 **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: مبدأ الحياد التكنولوجي عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

يعد مبدأ الحياد التكنولوجي من الأدوات القانونية الجديدة التي تسهل استعمال التكنولوجيا، " فهو أداة تساعد المشرع عند تنظيمه لاستعمال التكنولوجية للاستجابة لبعض المخاوف التي يتعرض لها في مجال تقنيات المعلومات، فهو من ناحية مبدأ يقوم على عدم تفضيل تقنية أو تكنولوجيا عن أخرى، ومن ناحية أخرى يجعل النص القانوني يهتم بمعالجة وتقييم الوثيقة ومحتواها بشكل مستقل عن السند المستخدم"[1]، كما يعد أيضا، "سمة من سمات القانون الذي يحدد بشكل عام حقوق وواجبات الأشخاص، بغض النظر عن الوسائل التكنولوجية التي يتم من خلالها تنفيذ الأنشطة المعنية، فالقانون غير مهتم بالإطار التكنولوجي المحدد المعمول به. مع عدم تفضيل استخدام تقنية ما على حساب تقنية أخرى"[2]. ويعد الحياد التكنولوجي، خيال أو عقيدة تفهم غايته من خلال وظيفته،

(1) Vincent GAUTRAIS,« Libres propos sur le droit des affaires électroniques »,Lex Electronica. vol. 10 n°3, Hiver/Winter2006,p.17, https://www.lex-electronica.org/files/ sites/103/10-3_gautrais.pdf

(2) « Neutralité technologique : Caractéristique d'une loi qui énonce les droits et les obligations des personnes de façon générique, sans égard aux moyens technologiques par lesquels s'accomplissent les activités visées. La loi est désintéressée du cadre

20-3.indd 299 9/24/2023 2:33:28 AM

فهو يسمح بتفادي وتجنب أن يتم استبعاد تكنولوجيا معينة من تطبيق النص لأنها مثلا إلكترونية، وحتى تلك النصوص التي ترتبط بالسند الورقي فإنها ستعيق وتمنع استعمال التكنولوجيا الحديثة[1].

وتطبيقا لهذا المبدأ، لا يفضل القانون تقنية أو تكنولوجية معينة عن أخرى، فالمشرع عند وضعه لأحكام قانونية فهو لا يميز بين الوسيلة والتقنيات أو التكنولوجيا المستعملة، سواء ارتبط ذلك بمجال الاثبات أو السندات الإلكترونية، أو مجال الملكية الفكرية، الضرائب، القانون الدولي الخاص. إما بنصوص خاصة عند تنظيمه للتوقيع الإلكتروني ومساواته للتوقيع التقليدي العادي باحترام شروط معينة، أو بنصوص عامة. ولا يعد موضوع حماية المعطيات الشخصية ببعيد عن مجال تطبيق هذا المبدأ، ويظهر ذلك من خلال تحديد المشرع الجزائري للمجال الموضوعي لتطبيق القانون رقم 07 لسنة 2018 في"**معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي**"، والتي يقصد بها "**كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملاءمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الايصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الاتلاف**"[2]. يترتب عن هذا المفهوم ما يلي:

1. من جهة لم يميز المشرع بين الطريقة الآلية وبين الطريقة التقليدية غير الآلية، فهما طريقتان تخضعان للقانون نفسه ما دام موضوعها معالجة البيانات الشخصية، وهو صلب مضمون مبدأ الحياد التكنولوجي. تكون معالجة المعطيات غير آلية وذلك باستعمال طرق يدوية، لاعتبار أن المعطيات واردة في ملفات يدوية. ففي هذه الحالة تكون المعالجة من طرف الإنسان بطرق تعتمد على تدخله اليدوي، دون الارتكاز على استعمال الآلة أو الخوارزميات الرياضية المرتبطة بأتمتة التدخلات والتعاملات.

2. ومن جهة ثانية، فعند ذكره للطريقة الآلية للمعالجة، فإنه لم يحصر مجالها في وسيلة أو تقنية أو تكنولوجية معينة دون أخرى، بل ما كان يهمه هو التفصيل

technologique spécifique mis en place ; Daniel POULIN et Pierre TRUDEL (dir.), Loi concernant le cadre juridique des technologies de l'information, texte annoté et glossaire, Centre de recherche en droit public, septembre 2001, disponible http:// www. autoroute. gouv. qc. ca/loi_en_ligne/glossaire/g109. html

(1) Vincent GAUTRAIS ,art-précité, p. 19.

(2) المادة 3/3 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

20-3.indd 300 9/24/2023 2:33:28 AM

في طرق المعالجة الآلية التي قد تكون كلية أو جزئية، وهي التي يقصد منها **" العمليات المنجزة كليا أو جزئيا بواسطة طرق آلية مثل تسجيل المعطيات وتطبيق عمليات منطقية و/ أو حسابية على هذه المعطيات او تغييرها او مسحها او استخراجها أو نشرها"**(1)،

3. ومن جهة ثالثة، فإن غاية المشرع هي حماية حياة الإنسان الخاصة عن طريق حماية معطياته الشخصية التي ستكون محل معالجة، فالمهم في ذلك هي عملية معالجة المعطيات الشخصية دون الاكتراث أو الوقوف أكثر على الوسيلة أو التقنية المستعملة. فحماية الشخص وحقوقه لا بد أن تكون حيادية من ناحية التكنولوجيا ولا ترتبط بتقنيات معينة، فالمهم هو ما قد يترتب عنها من مخاطر عند التعدي على الحياة الخاصة(2).

فيمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي والأنظمة المعلوماتية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، من الطرق الآلية للمعالجة، فإنترنت الأشياء مثلا يعد آليات أو تقنيات تستعمل لاستقبال وتسجيل مع تجميع المعطيات ليتم معالجتها تطبيقا لخوارزميات معينة(3)، ونفس المبدأ يمكن تطبيقه أيضا على الروبوت(4). فإذا كان الغرض من استعمال الطائرات دون طيار ذات النمط الذاتي المحلقة بطريقة إلكترونية دون تدخل الطيار في مسارها، هو المساس بالحياة الخاصة والتحليق في أماكن التجمع السكاني، فإن ذلك يعد تحليقا ممنوعا يؤدي لتعليق أو إلغاء رخصة الاستخدام ما لم يُحَصل على ترخيص استثنائي(5).

---

(1) المادة3/ 5 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

(2) نفس الاتجاه اعتمده الاتحاد الأوربي في حمايته لمعالجة المعطيات الخاص للشخص الطبيعي من خلال التنظيم العام لحماية المعطيات الخاصة، Le règlement n°2016/679, dit règlement général sur la pro-tection des données(RGPD,GDPR)

(3) وكان ذلك موقف الجهاز الأوربي المسمى G29 (جهاز استشاري أوربي مستقل حول حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مكون من ممثلي المسؤولين الوطنيين للمراقبة)، بالرأي الذي قدمه بتاريخ 16 سبتمبر 2014، احت رقم 2014/8، ص.12.

(4) Voir, Myriam PIERRAT, Emmanuelle de DAMPIERRE, « La protection des données personnelles appliqué aux robots : enjeux et obligations », publier in Juriste international, UIA, n°I, 2017, pp. 77, https://www.elvingerhoss.lu/sites/default/files/documents/publications/EHP-%20Protection%20des%20donn%C3%A9es%20personnelles%20appliqu%C3%A9e%20aux%20robots.pdf

(5) تطبيقا للمواد 2، 27/1، 29، 37، 38 من المرسوم الرئاسي رقم 285-21 المؤرخ في 13/07/2021، يحدد الاطار العام المسير لمنظومات الطائرات بدون طيار على المتن. ج ر عدد56 بتاريخ 18 يوليو 2021،ص6،

20-3.indd 301 9/24/2023 2:33:29 AM

المطلب الثاني: المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية عن طريق الذكاء الاصطناعي

المبدأ الاساسي الذي يقوم عليه عمل الذكاء الاصطناعي هو معالجة المعلومات باختلاف حجمها وطبيعتها بطريقة آلية أو نصف آلية تتناسب مع هدف معين[1]، بمعنى آخر يقوم الذكاء الاصطناعي بمعالجة المعطيات اعتمادا على خوارزميات يفهمها جهاز الكمبيوتر، قد تكون المعطيات عامة متاحة للجميع، لا يتابع مستعملها إلا إذا كانت وسيلة لارتكاب أعمال غير مشروعة، ولكن غالبا ما تكون معطيات شخصية للاتصال الدائم للروبوت مع الشخص الطبيعي: في المنزل لاستعمال الأجهزة الذكية المتصلة بالإنترنت، أو السيارة ذاتية القيادة، الطائرة دون طيار، الروبوتات والآلات الذكية إما المساعدة- كحالة الشخص ذي الاحتياجات الخاصة-، أو المستعملة في المكتب لممارسة مهامه-كالهاتف الذكي مثلا، والأجهزة الطبية الذكية، أو المستعملة من طرف الشرطة أو مصالح تنظيم المرور، للتعرف إذا كانت مثل تلك المعالجة تدخل في مجال تطبيق القانون رقم 07 لسنة 2018، فإنه سيتم تحليل العناصر المكونة لمفهوم المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية المحددة قانونا، للمقاربة بينها وبين طريق عمل الذكاء الاصطناعي عموما. فالذكاء الاصطناعي سيعد الطريق الآلي المعتمد لمعالجة المعطيات الشخصية، والذي يقصد منه:

- **طريقة المعالجة:** استعمال كلي للآلة وهو ما يعرف بالمعالجة الآلية الكلية، وقد تكون معالجة آلية جزئية للاستعمال الجزئي للآلة. كما يمكن أن تتم عن طريق تطبيق عمليات منطقية و/أو حسابية على المعطيات وتغيير المعطيات، مسحها، استخراجها، وقد تصل إلى نشرها. فعمل الذكاء الاصطناعي ونشاطه سيرتكز على: الجمع، التسجيل، التنظيم، الحفظ، الملاءمة، التغيير، الاستخراج، الاطلاع، الاستعمال، الايصال عن طريق الإرسال أو النشر، أو أي شكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني، وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف.

- **جمع وتسجيل المعطيات الشخصية:** بإدراج المعطيات في سجل معلوماتي مهما كانت طبيعته والغرض المخصص له كملف لتسيير هيئة المستخدمين، أما التنظيم والحفظ يكون للإبقاء على المعطيات داخل الذاكرة الآلية عن طريق تسجيلها

(1) Wisskirchen,, Biacabe,B. T. , Bormann, U. , A. ,Niehaus, G. ,Soler, G. J. , &Von Brauchitsch, B. (2017) Artificial intelligence and robotics and their impact on the workplace. IBA Global Employment Institute. مشار إليه من طرف سامية شهبي قمورة، باي محمد، حيزية كروش، المرجع السابق، ص. 5.

20-3.indd 302 9/24/2023 2:33:29 AM

للعودة إليها في أي وقت[1]، فهنا سيتم جمع وتسجيل المعطيات في جهاز معلوماتي بانتقاء المعطيات وإدراجها في سجلات أو ملفات رقمية.

يجب أن تكون عملية تجميع المعطيات محددة ومقيدة بما هو ضروري لمواجهة الغاية من المعالجة تطبيقا لمبدأ تحديد المعطيات، فيقع على عاتق المسؤول عن المعالجة التزام باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن المعطيات الضرورية للمعالجة هي المستعملة فقط.

المطلب الثالث: الحالات الاستثنائية لاستبعاد تطبيق قانون حماية المعطيات الشخصية

ليتم تطبيق أحكام القانون رقم 07 لسنة 2018 يجب أن تتوافر في المعالجة غاية معينة يتم تحديدها مسبقا من طرف المسؤول عن المعالجة، ولكن بالمقابل يتم استبعاد تطبيقه في ثلاث حالات حددها القانون رقم07 لسنة 2018، والمتمثلة في[2] : المعطيات ذات الطابع الشخصي المعالجة من طرف شخص طبيعي لغايات لا تتجاوز الاستعمال الشخصي أو العائلي، بشرط عدم إحالتها للغير أو نشرها؛ والمعطيات الشخصية المحصل عليها والمعالجة لمصلحة الدفاع والأمن الوطنيين. وأخيراً المعطيات الشخصية المحصل عليها والمعالجة لأغراض الوقاية من الجرائم ومتابعة مرتكبيها وقمعها وتلك المحتواة في قواعد البيانات القضائية التي تخضع للنص الذي أحدثت بموجبه ولأحكام المادة 10 من هذا القانون التي تمنع معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالجرائم والعقوبات وتدابير الأمن إلا من قبل السلطة القضائية والسلطات المخولة قانونا بذلك. ولكن في هذا المجال، سيتم التركيز على دراسة بعض الاستثناءات والمرتبطة بالمعالجة الشخصية **(الفرع الأول)** أو بعد تقديم ترخيص **(الفرع الثاني)**، أو لوجود موافقة مسبقة **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: معالجة الشخص الطبيعي لمعطياته لغاية الاستعمال الشخصي أو العائلي

تتمثل الحالة الأولى لاستبعاد تطبيق القانون رقم 07 لسنة 2018 رغم المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، في معالجة الشخص الطبيعي لمعطياته الشخصية متى قام بها لغايات لا تتجاوز الاستعمال الشخصي أو العائلي شرط عدم إحالتها للغير أو نشرها. مثال ذلك: أن يقوم شخص بتصوير وتسجيل ما يقوم به الأشخاص داخل بيته لمراقبة الأطفال أو للاحتفاظ بذكريات معينة للعائلة-رجل آلي يتم التحكم فيه عن بعد- فهنا لا يسأل عن

(1) طباش عز الدين، الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري دراسة في ظل قانون18/07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 2018، العدد2، ص:33.

(2) المادة 06 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المحدد سابقا.

20-3.indd 303 9/24/2023 2:33:29 AM

معالجة المعطيات لارتباطها بالغاية الشخصية والعائلية لتعلقها بفضاء شخصي وعائلي، واذا تم تسجيل معلومات ترتبط بما يحدث في الشارع أو لدى الجيران بسبب تحرك الرجل الآلي داخل البيت وتواجده في الحديقة ـو في مكان غير مغطى وكان ذلك بشكل عرضي ودون إرادة أو تعمد من صاحبه، فإنه يبقى دائما غير مسؤول[1] لعدم المساس بطريقة حساسة بالفضاء الشخصي للغير، أما إذا قام ذلك الرجل الآلي بتجميع معلومات خارج المنزل الذي من المفروض يستعمل داخله فهنا مستعمله سيصبح مسؤولا لتجاوزه الاستثناء الخاص بالحياة الشخصية والعائلية ووجود مساس بحياة وخصوصية الغير وهم المارة مثلا. وللقضاء الأوربي[2] موقف مخالف باستبعاده تطبيق هذا الاستثناء على معالجة المعطيات الخاصة عن طريق نشرها عبر الإنترنت في مواقع التواصل الاجتماعي أين يصبح الوصول إليها سهلا من طرف عدد كبير من الاشخاص.

فحتى إذا تم ابعاد المستعمل من المسؤولية لوجود الغاية الشخصية والعائلية، فإن ذلك لا يقوم سببا لإعفاء المعالج من الباطن وهو المنتج أو الشركة المصنعة التي أدخلت الرجل الآلي في السوق تبقى مسؤولة، لأنها ملزمة بأن تكون عملية المعالجة مشروعة ونزيهة لا يكون فيها تعدي على الحياة الخاصة، فكان عليها مسبقا وضع طريقة آلية لتجنب مثل تلك الحالات، أو أن تضع في دليل الاستعمال كيفية الحد من ذلك التعدي.

الفرع الثاني: الحصول على الرخصة أو التصريح يضمن الشفافية والشرعية للمعالجة

ومن جهة أخرى، إذا كانت الرخصة أو التصريح من الإجراءات السابقة على المعالجة، ستجعل من الشخص الذي سيقوم بمعالجة المعطيات الخاصة يقوم بعمله بشكل مشروع، فإنه بالنسبة لطلب الترخيص أو تقديم التصريح الذي يتم أمام السلطة المختصة، فإنه لا يمكن التمسك بتطبيقه متى تعلق الأمر باستعمال الذكاء الاصطناعي أو الرجل الآلي المرتبط تشغيله بتجميع ومعالجة وتحليل البيانات الشخصية، وذلك في مرحلة المعالجة بل يجب أن يكون تدخل السلطات الرقابية لحماية الحياة الخاصة للشخص قبل إدخال الرجل الآلي للسوق وللاستعمال، وليس عند بداية عمله لأنه لا يشتغل دون تجميع ومعالجة للمعطيات حتى يكون المتعامل مع الرجل الآلي على دراية بطريقة عمله والتحديات التي قد يعرفها بعد ذلك. مما يجعل الدور الحمائي الذي تقدمه السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي[3]، لا يمكن أن يظهر في مثل هذه الحالة.

(1) اعتمده القضاء الأوربي في إحدى قراراته الشهيرة Frantisek عند إجابتها على التساؤل المتعلق بإمكانية اعتبار استعمال آلة تصوير مراقبة لتصوير الشارع هل يعتبر داخلا ضمن مجال الحياة العائلية للشخص متى تم تصوير أجزاء من بيت الشخص الذي وضع آلة التصوير تلك.

(2) L'arrét du Cour de Justice des Communautées Européennes ,C. J. C. E. , 6 novembre2003, Lindqvist, C-101/01 ; l'arrét CJUE, 16 décembre 2008,Satamedia, -73/07.

(3) المواد من 22 إلى31 من قانون07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات

20-3.indd 304 9/24/2023 2:33:30 AM

لذلك، غالبا ما سيتم متابعة مستعمل الرجل الآلي لجهله بالالتزامات الواقعة على كل من يقوم بمعالجة البيانات الشخصية مما يشكل تعدي على أحكام القانون رقم 07 لسنة 2018، على عكس المؤسسة والشركة المنتجة للرجل الآلي لمعرفتها المسبقة بطريقة تشغيله القائمة أساسا على معالجة البيانات. ولكن لتفادي مثل هذا الجهل من المستعمل المسؤول، قد حدد الفقه[1] مجموعة حلول منها: إلزام البائع بإعلام كل راغب في الحصول على رجل آلي بأن هذا الأخير يشتغل أساسا على معالجة وتحليل المعطيات الخاصة، وهي تندرج ضمن قواعد حماية المستهلك. والحل الثاني، يتمثل في إدماج المنتج للأحكام والالتزامات التشريعية المرتبطة بمعالجة المعطيات الخاصة في برنامج تشغيل الرجل الآلي، مع بإرفاق دليل استعماله بشهادة تثبت ادراج تلك الالتزامات القانونية (تكون المعالجة بطريقة مشروعة ونزيهة، مجمعة لغايات محددة وواضحة ومشروعة ولا تعالج لاحقا بطريقة تنافي تلك الغايات-المادة 9-)

الفرع الثالث: الحصول على الموافقة المسبقة من الشخص الطبيعي صاحب المعلومات محل المعالجة

تتمثل الحالة الاستثنائية الثالثة في الموافقة المسبقة التي يقدمها الشخص الطبيعي صاحب المعلومات الشخصية، فاستعمال الشخص لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أو للرجل الآلي الذي يعالج معطياته الخاصة بعد تجميعها ثم يحللها لتحديد الاجابات للطلبات المقدمة من مستعمله، يمكن اعتباره معالجة مشروعة ولا تشكل تعدي على الحياة الخاصة، فاقتناء الرجل الآلي يعني موافقة وقبول من المشتري على معالجة معطياته الخاصة، كما قد تكون معالجة المعطيات الخاصة مبررة مثلا قصد تحليل المعطيات الصحية للشخص للتعرف على مسببات أعراض مرضه قصد إنقاذه، أو تكون مبررة بإنجاز الغايات المرتبطة مباشرة بمهام المسؤول عن المعالجة[2]. مع ضرورة التمييز بين أنواع المعطيات محل المعالجة: فالحساسة مثلا تتطلب موافقة مسبقة صريحة للمعني قد تكون مكتوبة أو بطرق أخرى يمكن للرجل الآلي تفسيرها على أنها موافقة. كما يفترض في الرجل الآلي معرفته بتصنيف المعطيات الحساسة من غيرها وتلك التي تخضع لطريقة خاصة للمعالجة.

الطابع الشخصي، المحدد سابقا.

(1) Voir, Antoine DELFORGE et Loick GERARD, « Notre vie privée est-elle réellement mise en danger par les robots ?: étude des risques et analyse des solition apportées par le GDPR », In Hervé JACQUEMIN &Alexandre DESTREEL ,« L'intelligence artificielle et droit », Collection du CRIDS, Bruxelles , Larcier, 2017, p. 169, n°. 42.

(2) المادة 07 من القانون رقم 07 لسنة 2018 المحدد سابقا.

20-3.indd 305 9/24/2023 2:33:30 AM

أما إذا تعلق الأمر بالرجل الآلي المستعمل لتجميع معلومات شخصية عن المارة لسيره عبر الشارع أو في المطارات أو الأماكن العامة لمعالجة المعطيات المرتبطة بصنف معين من الأشخاص الذين يلتقي بهم ويعدون من الغير، فإنه يصعب طلب الموافقة المسبقة من كل واحد منهم قبل وضع ملف تجمع فيه معلومات المارة الذين تحدث معهم. ولتوفير الحماية للمعطيات الخاصة يجب أن يحتوي الرجل الآلي بحد ذاته على برامج يسأل من خلاله الشخص الطبيعي إذا كان موافقا على معالجة معطياته الشخصية قبل الخوض معه في أي حديث كان؛ وفي بعض المرات ضرورة المصلحة تجعله يعالج المعطيات الخاصة للشخص حفاظا على صحته متى كان الرجل الآلي دوره تقديم الإسعافات أو المساعدات الطبية، فيقوم بحفظ صورة الشخص والبحث عن معلوماته الشخصية عبر الحوسبة السحابية والتي تم حفظها من طرف الهيئات الإدارية أو الصحية، ويحدد ما يحتاجه اعتمادا لملفه الصحي أو يتواصل مع الجهات الطبية المعالجة له لاتخاذ ما يناسب وضعيته.

كما تظهر فائدة إلزامية الحصول على الترخيص المسبق من الشخص المعني، متى تعلق الأمر بتلك المعطيات المخزنة من طرف منتج الرجل الآلي والتي غالبا ما يتم تبرير إرسال البيانات والمعطيات إليها من طرف الرجل الالي أو الأشياء المتصلة بالإنترنت بغرض تحسين خصائص المنتج أو تحسينه مستقبلا، ولكن في غالب الأحيان سيتم بيعها للغير وهو تصرف ممنوع إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من صاحبها[1] خاصة وأن القانون يمنع اطلاع الغير على المعطيات ذات الطابع الشخصي الخاضعة للمعالجة استثناءً لتحقيق الغايات المرتبطة مباشرة بمهام المسؤول عن المعالجة والمرسل إليه وبعد الموافقة المسبقة للشخص المعني[2].

يتضح من ذلك، أنه حتى لا تشكل المعالجة تعدي على الحياة الخاصة، يجب أن تتم لتحقيق غاية معينة ومحددة مسبقا، ولا تستعمل المعطيات المجمعة إلا لتحقيق تلك الغاية فقط للتقليل من البيانات المعالجة[3]. ولكن عمليا في بعض المرات، يصعب تحقيق ذلك متى تعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي المعتمد على التعليم، والذي يمكنه أن يخلق وظائف ومهام أخرى للقيام بها باعتماد البيانات التي قام بتجميعها حتى ولو لم يطلب منه ذلك ولم تكن ضمن وظائفه منذ البداية لأنه يتأقلم مع المحيط.

(1) Article 13, §3 du directif général pour la protection du données GDPR.

(2) المادة 7/4 من قانون رقم 07 لسنة 2018 المحدد سابقا.

(3) Antoine DELFORGE et Loick GERARD, op-cit, p p175-177, n°. 53-55.

20-3.indd 306 9/24/2023 2:33:30 AM

الخاتمة:

لقد أظهرت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي خلال الأزمة الصحية التي يعرفها العالم فعاليتها لمجابهة مخاطر انتشار الوباء، وذلك باستعمالها في شكل تطبيقات أو مركبات ذاتية القيادة أو طائرات الدرون أو كاميرات المراقبة، وكان الرجل الآلي اليد المساعدة للأطباء في المستشفيات خاصة. بالإضافة إلى استعمالاته الأخرى المتعددة المجالات والتي غالبا ما يتم تغذية خوارزمياته بالبيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها لمعالجتها. وقد اهتمت الدراسة بمحاولة التعرف على إمكانية تطبيق أحكام القانون رقم 07 لسنة 2018 على عملية المعالجة التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي والتي خلصت إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- حدد المشرع نطاق المعطيات ذات الطابع الشخصي التي يحميها هذا القانون.
- كما لم يميز هذا القانون بين التكنولوجيات التي قد تستعمل للمعالجة، وذلك لاعتماده على مبدأ الحياد التكنولوجي، ليعد بذلك الذكاء الاصطناعي من الوسائل الآلية لمعالجة المعطيات ويدخل ضمن مجال تطبيق هذا القانون.
- ولكن خصوصية الذكاء الاصطناعي، ستجعل من تطبيقاته أكثر قربا للإنسان في حياته العادية، مما يجعل أحكام هذا القانون غير كافية لوحدها لتنظيم وضبط نشاط الذكاء الاصطناعي القائم أساسا على معالجة المعطيات.

يمكن تقديم بعض التوصيات تدور حول ضرورة اهتمام المشرع الجزائري بتنظيم وأخلقة استعمال الذكاء الاصطناعي حتى لا يتجاوز الغرض من المعالجة، بوضع نصوص قانونية تلزم المسؤول عنه وعن معالجة البيانات وحتى الأشياء المتصلة بالإنترنت، ب:

- احترام مبدأ الشفافية في التعامل مع البيانات الشخصية التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي ويعالجها أثناء ممارسته لنشاطه، مع احترام خصوصية المعطيات الشخصية وذلك ضمن جميع المراحل (عملية الابتكار إلى إخراجه النهائي وتسويقه وحتى مرحلة ما بعد البيع أو تقديم الخدمة، مع توفير تطبيقات تمكن من إزالة المعطيات المجمعة.
- تقديم تقرير عن الأخطار المرتبطة بمعالجة المعطيات الشخصية المجمعة خلال ممارسة الذكاء الاصطناعي لنشاطه (معلومات العمال، الموردين، العملاء...)
- أن يكون للذكاء الاصطناعي علبة سوداء تحتوي جميع المعلومات المتعلقة بالبيانات المخزنة لدية واللوغاريتمات المستخدمة في المعالجة اقتداءً بالتشريعات المقارنة السباقة في هذا المجال.

20-3.indd 307 9/24/2023 2:33:31 AM

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الاتحاد الدولي للاتصالات، (International Télécommunication Union) « تكنولوجيا تقود سارات الغد»، le site ,ITU, News MAGAZINE 02/2018, p. 7-12, https://www. itu. int/en/itunews/ Documents/2018/2018-02/2018_ITUNews02-ar. pdf

أديب، غنيمي محمد (1995). الذكاء الاصطناعي. مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، *1*(3)، ص199-193. على الرابط الالكتروني http://search. mandumah. com/Record/16176

الأكلبي، علي بن ذيب (2017). تطبيقات إنترنت الأشياء في مؤسسات المعلومات. مجلة اعلم، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، (19)، ص167-166.

بسيوني، عبد الحميد (2005). الذكاء الاصطناعي والوكيل الذكي. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

جهلول، الكرار حبيب و عودة، حسام عبيس (2019) المسؤولية المدنية عن الاضرار التي يسببها الروبوت (دراسة مقارنة). مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية، *5*(6)، ص793. Route Educational and Social Science Journal، ISSN 2148-5518 , Ress Academy Publishing, Turqey، اطلع عليه بتاريخ2020-07-14، على الموقع الالكتروني: http://www.ressjournal.com/Makaleler/2118369463_31.pdf

جريدة الرياض السعودية، بتاريخ الخميس 6صفر1439هـ/ 26 أكتوبر 2017، تاريخ التصفح 2020-07-12على الموقع الالكتروني http://www. alriyadh. com/1632861

الدستور الجزائري المعدل بموجب استفتاء1نوفمبر 2020، والذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي 442-20 المؤرخ في 30ديسمبر 2020، ج ر عدد82.

زروقي، رياض وفالتة، أميرة (2020). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي. المجلة العربية للتربية النوعية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، *4*(12)، ص12-1.

سوردين، هاري (2020). الذكاء الاصطناعي والقانون: لمحة عامة. مجلة معهد دبي القضائي، *8*(11)، ص203-181.

عادل، نائلة و قورة، فريد (2005). جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية-دراسة نظرية وتطبيقية-. منشورات الحلبي الحقوقية.

عثامنية، أمينة (2019). المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

عز الدين، طباش (2018). الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري دراسة في ظل قانون18/07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، (2)، ص50-33.

القانون رقم 11 لسنة 2018 المؤرخ في 2 يوليو 2018 المتعلق بالصحة، ج ر عدد 46، بتاريخ 29 يوليو 2018، ص3.

القانون رقم 04-09 المؤرخ في 5غشت2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات

20-3.indd 308 9/24/2023 2:33:31 AM

الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر عدد47 لسنة 2009.

القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يوني2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد 34 بتاريخ 10 يوني2018، ص. 11.

القرار الإداري لهيئة صحة دبي رقم 30لسنة2017 باعتماد اللائحة التنظيمية لخدمات الرعاية الصحية عن بعد.

قمورة، سامية شهبي و محمد، باي وكروش، حيزية (2018، نوفمبر). الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول دراسة تقنية وميدانية. [ورقة بحثية]. الملتقى الدولي حول الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون 2018. الجزائر. على الرابط الالكتروني https://www.researchgate.net/publication/328967715_aldhka_alastnay_byn_alwaq_walmamwl_drast_tqnyt_wmydanyt

القوصي، همام (2018). إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية النائب المسؤول على جدوى القانون في المستقبل) -دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوربي الخاص بالروبوتات-. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، *3*، مركز جيل البحث العلمي، *3*(25)، 100-84، على الرابط الالكتروني https://www.researchgate.net/publication/346178591_nzryt_alshkhsyt_alaftradyt_llrwbwt_wfq_almnhj_alansany_drast_tasylyt_thlylyt_astshrafyt_fy_alqanwn_almdny_alkwyty_walawrwby https://doi.org/10.33685/1545-000-025-003

كريمة، كريم (2020، سبتمبر). استعمال الذكاء الاصطناعي للوقاية من انتشار الأوبئة -دراسة قانونية مقارنة-. [ورقة بحثية]. المؤتمر الدولي حول جائحة كورونا تحد جديد للقانون 2020، الناشر المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، الطبعة الأولى 2020، الجزء الثاني. ص:-757 799، على الرابط الالكتروني https://democratic. de/?p=69590

كريمة، كريم وكريم، زينب (2020). الحق في الحصول على المعلومة ودوره في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، *5*(2)، ص1302-1279.

كريمة، كريم (2016). المعلومة والمسؤولية الناشئة عنها، مجلة دراسات قانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد (11)، عدد (23)، 60-43، الجزائر.

ماجد، أحمد (2018). الذكاء الاصطناعي بدولة الامارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة. إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، مبادرات الربع الأول.

معاد، سهى (2019). الثورة الصناعية الرابعة الفرص والتحديات. اتحاد المصارف العربية.

محمد، عمرو طه بدوي (2020). التطبيب عن بعد دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الاماراتي. مجلة معهد دبي القضائي، معهد دبي القضائي، *8*(11)، ص149-26.

المريشد، سعود بن عبد العزيز (2019). الذكاء الاصطناعي رهان المستقبل يرتقي بالأداء في مجالات عديدة رؤى قانونية. مجلة دبي القانونية، النيابة العامة، (30)، ص60-49.

منصور، محمد حسين (2003). المسؤولية الإلكترونية. دار الجامعة الجديدة.

مفهوم الروبوت على موقع ويكيبيديا، https://fr. wikipedia. org/wiki/Robot، تاريخ الولوج 12/07/2020. –

اليونسي، ياسين (2015). الروبوتات والروبوتية: نقطة تحول جديدة في تاريخ القانون. المجلة القانونية، مجلة معهد دبي القضائي، (21)، ص40-34.

20-3.indd 309 9/24/2023 2:33:32 AM

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Catala, P. (1984). *Ébauche d'une théorie juridique de l'information*. Dalloz, Chronique. p.98.

Castets-Renard, C. (2017). Société de l'information Traitement algorithmique des activités humaines : le sempiternel face-à-face homme/machine », *Cahiers* Conseil d'Etat, 18mai2020, Surveillance par drones ,b°. s440442,440445 (Association la Quadrature du Net, Ligue des droit de l'homme, https://www.conseil-etat.fr/content/download/155696/document/440442-440445%20%20Quadrature%20du%20net%20et%20LDH. pdf

Danjaume, G. (1996). La responsabilité du fait de l'information. J. C. P. éd. G. I. n°. 3895.n°3.

Delforge, A., & Gerard, L. (2017). Notre vie privée est-elle réellement mise en danger par les robots ? étude des risques et analyse des solutions apportées par le GDPR. In Hervé JACQUEMIN & Alexandre DESTREEL, L'intelligence artificielle et droit. Collection du CRIDS, Bruxelles, Larcier.

Directif générale pour la protection du données GDPR.

Droit, Sciences & Technologies [En ligne], 6 | 2016, mis en ligne le 20 février 2017, consulté le 21 février 2020. URL : http://journals. openedition. org/cdst/509. https://doi.org/10.4000/cdst.509

Glancy, D. (2019). Privacy in Autonomous vehicles 52 Santa Clara, L.Rev.1171-1225. Rushit Dave, Evelyn R Sowells Boone, "Efficient Data Privacy and Security in Autonomous Cars. *Journal of Computer Sciences and Applications*, *7*(1), file:///C:/Users/Hp/Downloads/Efficient_Data_Privacy_and_Security_in_Autonomous_.pdf https://doi.org/10.12691/jcsa-7-1-5

Hindi, R. (2017). *Compte-rendu de l'enlèvement de lancement du cycle de débats publics sur les enjeux éthique des algorithmes*. Etude Commission Nationale Informatique et libertés.

L'arrêt du Cour de Justice des Communautés Européennes. J. C. E, 6 novembre2003, L'indivis, C-101/01 ; l'arrêt CJUE, 16 décembre 2008, Satamedia, -73/07.

Le Rapport n°. 1 de la CERNA (Commission de Réflexion sur l'Ethique de la Recherche en sciences et Technologies du Numérique d'Allistene), « Ethique de la recherche en robotique », novembre2014, p. 12, consulté le11-07-2020, http://cerna-ethics-allistene.org/digitalAssets/38/_38704Avis_robotique_livret. pdf

Le règlement n°2016/679, dit règlement général sur la protection des données (RGPD, GDPR)

Marr, B. (2018). *The Key definitions of Artificial Intelligence (AI) that explain its importance*. Forbes. Accessible at https://accessartificialintelligence.com/blog/the-key-definitions-of-artificial-intelligence-ai-that-explain-its-importance, (last accessed: February 27, 2020).

Nevehans, N. (2016). Règles Européennes de droit civil en Robotique, étude pour la Commission JURI », Département thématique C : droits des citoyens et affaires constitutionnelles, Direction générale des politiques internes, Parlement Européen, 2016 p. 10, consulté le 10-06-2019, https://www.europarl. europa.eu/ RegData/etudes /STUD/2016/ /571379 IPOL_STU%282016%29571379_FR.

20-3.indd 310 9/24/2023 2:33:32 AM

pdf

Norme ISO/IEC 2382-28 :1995, Technologies de l'information - Vocabulaire - Partie 28 : Intelligence artificielle -Notions fondamentales et systèmes experts, révisée par ISO/IEC 2382 :2015.

Pierrat, M., & Dampirre, E. (n.d.). *La protection des données personnelles appliquée aux robots : enjeux et obligations*. art-précité. p.77.

Pierre-Yves, O. (n.d.). Les grands défis de la robotique du 21 é siècle. Science, Technologie et société. le site web, http://www.pyoudeyer.com/OudeyerCiteDesSciences09. pdf

Poulin, D., & Trudel, P. (2001). Loi concernant le cadre juridique des technologies de l'information, texte annoté et glossaire, Centre de recherche en droit public, septembre 2001, disponible sur le cite http://www. autoroute. gouv. qc. ca/loi_en_ligne/glossaire/g109. html

Règles de droit civil sur la robotique , Commission des affaires juridiques

PE582.443

Résolution du Parlement européen du 16 février 2017 contenant des recommandations à la Commission concernant des règles de droit civil sur la robotique (2015/2103(INL)), P8_ TA(2017)0051, p. 7.

https://www. europarl. europa. eu/doceo/document/TA-8-2017-0051_FR. pdf

Soulez, M. (2018). Question juridique au sujet de l'intelligence artificielle. Enjeux Numériques-N°. Annales des mines

Thibailt D. (2021). *Open data des décisions de justice, cinq ans après : état des lieux et perspective*. Légipresse, Victoires Edition

Vincent GAUTRAIS, « Libres propos sur le droit des affaires électroniques » , Lex Electronica, vol. 10 n°3, Hiver/Winter 2006, https://core. ac. uk/download/pdf/55644078. pdf, p. 17.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

alittiḥādu al-dawliyyu lil-ittiṣālāti International Télécommunication Union)" tiknūlūjīā taqūdu sārrātu alghadi ITU, News MAGAZINE 02 / 2018, p. 7- 12, le site, https:// www. itu. int / en / itunews / Documents / 2018 / 2018- 02 / 2018_ITUNews02- ar. pdf

a'adībun ghanīmiyya muḥammada 1995). al-dhakā'a aliṣṭinā'iyya majallatu mustaqbalu al-tarbiyati al'arabiyyati almarkaza al'arabiyya lil-ta'līma wa-l-tanmiyata 1(3) ،ṣ- 199. 'alā al-rābiṭi al-alktrwny http:// search. mandumah. com / Record / 16176

al'a'aklabīy 'uliya bn dhībi 2017). taṭbīqātin intrnt al'a'ashyā'a fī mu'uassasāti alma'lūmāti majallatu i'lam alittiḥāda al'arabiyya lil-maktabāti wa-l-ma'lūmāti 19) ،ṣ- 167.

basyūnī 'abda alḥamīdi 2005). al-dhakā'a aliṣṭinā'iyya wa-l-wakīla al-dhakiyya dāru alkutubi al'ilmiyyati lil-nashra wa-l-tawzī'a

20-3.indd 311 9/24/2023 2:33:33 AM

jhlwl alkarāra ḥabybun wa ‘awdatun ḥusāma ‘ubaysin 2019) almasʾūliyyata almadaniyyata ‘ani al-aḍrār allatī yusabbibuhā al-rūbūtu dirāsata muqāranati majallata rawat lil-‘ulūmi al-tarbawiyati wa-l-ijtimā‘iyyati 5(6) ،ṣ Route Educational and Social Science Journal، ISSN 2148- 5518, Ress Academy Publishing, Turqey ،iṭṭala‘a ‘alayhi btārykh- 07- 2020 ،‘alā almawqi‘i al-alktrwny http:// www. ressjournal. com / Makaleler / 2118369463_31. pdf

jarīdatu al-rīāḍi al-su‘ūdiyyati bitārīkhi alkhamīsi 6ṣfr1439h26 / uktūbra 2017 ،tārīkha al-taṣaffuḥi 12- 07- 2020‘lā

almawqi‘a al-alktrwny http:// www. alriyadh. com / 1632861

al-dustūru aljazāʾiriyyu almu‘addalu bimūjibi astftāʾnwfmbr 2020 ،wa-l-ladhī ṣadrin bimūjibi almarsūmi al-tanfīdhiyyi 20- 442 almuʾuarrikha fī 30dysmbr ،2020 j r ‘dd

zurūqiyyun rīāḍun wafālitatun aʾamyrata 2020). dawra al-dhakāʾi aliṣṭinā‘iyyi fī taḥsīni jawdati al-ta‘līmi alʾālī almajallatu al‘arabiyyatu lil-tarbiyata al-naw‘iyyata almuʾuassasata al‘arabiyyata lil-tarbiyata wa-l-‘ulūma wa-l-{dāba 4(12) ،ṣ- 12.

swrdyn hārī 2020). al-dhakāʾa aliṣṭinā‘iyya wa-l-qānūna lamḥatun ‘āmmata majallatu ma‘hadi dubbiyyi alqaḍāʾiyyi 8(11) ،ṣ- 203.

‘ādilun nāʾilatan wa qawratun farīda 2005). jarāʾima alḥāsibi al{liyyi aliqtiṣādiyya#i- dirāsata naẓariyyatin watatḅīqiyya#- manshūrāti alḥalbiyyi alḥuqūqiyyati

‘thāmnya aʾamynata 2019). almafāhīma alʾaʾasāsiyyata lil-dhakāʾa aliṣṭinā‘iyya kitāba jimā‘ī bi‘unwānin taṭbīqātu al-dhakāʾi aliṣṭinā‘iyyi katawajjuhin lita‘zīzi tanāfusiyyati munaẓẓamāti alʾaʾa‘māli almarkazu al-dīmuqrāṭiyyu al‘arabiyyu lil-dirāsāti al-astrātyjya wa-l-sīāsiyyata wa-l-iqtiṣādiyyata

‘izzu al-dīni ṭbāsh 2018). alḥimāyata aljazāʾiyyata lil-mu‘ṭayāti al-shakhṣiyyati fī al-tashrī‘i aljazāʾiriyyi dirāsatan fī ẓalla qānwn / 07 almuta‘alliqa biḥimāyati alʾaʾashkhāṣi al-ṭabī‘iyyīna fī majāli mu‘ālajati almu‘ṭayāti dhātu al-ṭābi‘i al-shakhṣiyyi almajallatu al-akādymya lil-baḥtha alqānūniyya 2) ،ṣ- 50.

alqānūnu raqma 11 lisanatan 2018 almuʾuarrikha fī 2 yūlīūʾa 2018 almuta‘alliqa bi-l-ṣiḥḥati j r ‘adada 46 ،bitārīkhi 29 yūlīūʾan 2018 ،ṣ 3.

alqānūnu raqma 09- 04 almuʾuarrikha fī 5ghsht2009 almutaḍammina alqawā‘ida alkhāṣṣata lil-wiqāyata mina aljarāʾimi almuttaṣilati btknwlwjyāt al-a‘lām wa-l-ittiṣāla wamukāfaḥatahā j r ‘dd lisanata 2009.

alqānūnu rqm- 07 almuʾuarrikha fī 10 yūny almuta‘alliqa biḥimāyati alʾaʾashkhāṣi al-ṭabī‘iyyīna fī majāli mu‘ālajati almu‘ṭayāti dhātu al-ṭābi‘i al-shakhṣiyyi j r ‘adada 34 bitārīkhi 10 yūny ṣ 11.

alqarāru alʾidāriyyu lihayʾiata ṣiḥḥati dubbiyyi raqmi 30lsna2017 bi‘timādi al-lāʾiḥati al-

20-3.indd 312 9/24/2023 2:33:33 AM

tanẓīmiyyati likhidmāti al-ri'āyati al-ṣiḥḥiyyati 'an ba'da

qmwra sāmmiyyata shuhubī wa muḥammadun bāy wakurūsha ḥayyiziyyata 2018 ،nūfambra al-dhakā'a aliṣṭinā'iyya bayna alwāqi'i wa-l-ma'amūli dirāsata tiqniyyatin wamaydāniyyatin [waraqatu baḥthiyyatu almultaqā al-dawliyya ḥawla al-dhakā'i aliṣṭinā'iyyi taḥaddin jadydin lil-qānūna 2018. aljazā'iru 'alā al-rābiṭi al-alktrwny https:// www. researchgate. net / publication / 328967715_aldhka_alastnay_byn_alwaq_walmamwl_drast_tqnyt_wmydanyt

alqūṣiyyi humāma 2018). ishkāliyyata al-shakhṣi almas'ūli 'an tashghīli al-rūbūti ta'athīra naẓariyyati al-nā'ibi almas'ūli 'alā jadwā alqānūni fī almustaqbali- dirāsata taḥlīliyyata istishrāfiyyata fī qawā'idi alqānūni almadaniyyi al-'āwrby al-khāṣ bi-l-rwbwtāt- majallata jīli al'abḥāthi alqānūniyyati almu'miqati 3 ،markaza jīli albaḥthi al'ilmiyyi 3(25)،100 84- ، 'alā al-rābiṭi al-alktrwny https:// www. researchgate. net / publication / 346178591_ nzryt_alshkhsyt_alaftradyt_llrwbwt_wfq_almnhj_alansany_drast_tasylyt_thlylyt_astshrafyt_fy_ alqanwn_almdny_alkwyty_walawrwby https:// doi. org / 10. 33685 / 1545- 000- 025- 003

karīmatun karīma 2020 ،sibtmbara isti'māla al-dhakā'i aliṣṭinā'iyyi lil-wiqāyata mina intishāri al'a'awbi'ia#i- dirāsata qānūniyyata muqārana#- [waraqata baḥthiyyata almu'utamara al-dawliyya ḥawla jā'iḥatu kawwarūnā taḥaddin jadydin lil-qānūna 2020 ،al-nāshira almurakkaza al-dīmuqrāṭiyya lil-dirāsāti al-astrātyjya wa-l-sīāsiyyata wa-l-iqtiṣādiyyata barlīnan al-mānyā al-ṭab'ata al'awlā 2020 ،aljuz'a al-thānī ṣ 757- 799 ،'alā al-rābiṭi al-alktrwny https:// democratic. de/? p = 69590

karīmatun karīmun wakarīmun zaynaba 2020). ilḥaq fī alḥuṣūli 'alā alma'lūmati wadawrihi fī taḥqīqi al-tanmiyati almaḥalliyyati majallata al'ustādhi albāḥithi lil-dirāsāti alqānūniyyati wa-l-sīāsiyyati jāmi'ata almusayyilati 5(2) ،ṣ- 1302.

karīmatun karīma 2016). alma'lūmata wa-l-mas'ūliyyata al-nāshi'iata 'anhā majallata dirāsātin qānūniyyatin markaza albaṣyrati lil-buḥwtha wa-l-istishārāti wa-l-khidmāti al-ta'līmiyyati almujallada 11) ،'adada 23) ،60 43- ،aljazā'ira

mājidun a'aḥamida 2018). al-dhakā'a aliṣṭinā'iyya bidawlati al-amārāt al'arabiyyata almuttaḥidata al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati idāratu al-dirāsāti wa-l-sīāsāti aliqtiṣādiyyati wizārata aliqtiṣādi al-amārāt al'arabiyyata almuttaḥidata mubādarāti al-rubu'i al'a'awwali

mu'ādun sahhā 2019). al-thawrata al-ṣinā'iyyata al-rāb'ata alfuraṣa wa-l-taḥaddīāti ittiḥādu almaṣārifi al'arabiyyati

muḥammadun 'umrū ṭh badawiyya 2020). al-taṭbība 'an ba'da dirāsati muqāranati bayna alqānūni alfaransiyyi waqānūni almas'ūliyyati al-ṭibbiyyati al-amārāty majallatu ma'hadi dubbiyyi alqaḍā'iyyi ma'hada dubbī alqaḍā'iyyi 8(11) ،ṣ- 149.

al-mryshd su'ūda bn 'abdi al'azīzi 2019). al-dhakā'a aliṣṭinā'iyya rihāna almustaqbali yartaqī bi-l-'ā'adā'i fī majālātin 'adīdatin ru'uā qānūniyyata majallatu dubbiyyu alqānūniyyati al-nīābata

20-3.indd 313 9/24/2023 2:33:34 AM

al'āmmata 30) ،ج- 60.

manṣūrun muḥammada ḥissayni 2003). almas'ūliyyata al'ilikturwniyyata dāru aljāmi'ati aljadīdati

mafhūmu al-rūbūti 'alā mawqi'i īkybydyā https:// fr. wikipedia. org / wiki / Robot ،tārīkha alwulūji 12 / 07 / 2020. –

alyūnisiyyu yāsīna 2015). al-rūbūtātu wa-l-rūbūtiyyatu nuqṭatun taḥawwala jadīdatun fī tārīkhi alqānūni almajallatu alqānūniyyatu majallata ma'hadi dubbiyyi alqaḍā'iyyi 21) ،ج- 40.

20-3.indd 314 9/24/2023 2:33:34 AM

The protection of personal data of a natural person against the dangers of artificial intelligence under Algerian law n ° 7 of 2018

Karima Bel Abess Krim(1)

Abstract:

In view of the challenges of the Fourth Industrial Revolution and the widespread use of artificial intelligence, the question arises as to whether its processing of data may be subjected to the Algerian Law n°07 of 2018, concerning the protection of the natural person's data when it is processed in an automated manner. The answer is given by examining two points: the first concerns artificial intelligence or information systems simulating human thought that analyzes data results from its multiple uses (e.g. education, health, transport, legal, industrial and administrative fields), as a means of automated processing as stipulated in Law n°07 of 2018, which reveals that the Algerian legislator does not distinguish between the technology used in the processing of data. The second concerns the automated processing of data after their storage in order to make a decision using algorithms that the computer understands. But this process involves several risks, including: the invasion of privacy because of the wide dissemination of the 'Internet of things, hacking and network penetration, as well as surveillance offense. All this calls for the need to put in place legislative provisions that do not hinder technological development and that preserve privacy.

Keywords: Law n°07 of 2018, Personal Data Processing, Artificial Intelligence, Responsible of processing Data.

(1) Faculty of Law and Political Sciences 19 March 1962 – Djillali Liabes University (Sidi Bel Abbès - Algeria)

krimkarima_22@yahoo.fr

20-3.indd 315 9/24/2023 2:33:34 AM